جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

ازدواجية الوظيفة في ضمائر العربية، ضمير الفصل بين القاعدة والتطبيق

إعداد

د. صلاح أبو الوفا العادلي همام
الأستاذ المساعد بآداب قنا
جامعة جنوب الوادي

د. عبدالرحمن بن زايد بن محمد الشعشاعي
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية كلية الآداب
جامعة بيشة

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠ أكتوبر)
(الجزء الثاني (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

ازدواجية الوظيفة في ضمائر العربية
ضمير الفصل بين القاعدة والتطبيق

صلاح أبو الوفا العادلي همام.
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي, قنا, مصر.
عبدالرحمن بن زايد بن محمد الشعشاعي
قسم اللغة العربية, كلية الآداب, جامعة بيشة, المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني :
Aazz1277@gmail.com

الملخص: هذا البحث في ازدواجية الوظيفة في الضمائر، والمقصود بها بيان الدلالة المعنوية للضمير، بجانب وظيفة الضمير النحوية الأساسية، وهي الربط، وخصّصته في ضمير الفصل، في إطار أن للضمائر بأنواعها: المتصلة منها والمنفصلة، أهميةً كبيرةً في العربية، وعليه فقد شغلت أذهان الدارسين قديما وحديثا، وقد جاء ذكر الضمير عند النحاة في باب النكرة والمعرفة، وعدّوه أعرف المعارف؛ ولأن الضمائر قليلة المبنى رأينا أن المعنى اللغوي للضمير ينحصر في أمرين هما: الهزال والخفاء، وقد تخيّر البحث ضمير الفصل موضوعًا للدراسة؛ حيث يعدُّ مما اختصَّت به العربية دون غيرها من اللغات، وهو ضمير رفع منفصل، يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، ويسميه نحاة البصرة فصلًا، أمّا نحاة الكوفة فيطلقون عليه عمادًا ودعامة، وقد تبيّن من خلال الدراسة التطبيقية أن وظيفة ضمير الفصل لا تقتصر فقط على الوظيفة النحوية اللفظية، وهي تأكيد الخبرية لما بعده، ونفي التبعية، بل يجمع وظائف معنوية، في مقدمتها التوكيد والقصر، ويرى البحث ضرورة توجّه الباحثين للدراسة في الوظائف المعنوية لذلك الضمير؛ لأنها ستضع حدودًا لكثير من المسائل الخلافية حول حرفية ضمير الفصل من اسميته، وكذلك تعدُّد أوجه إعرابه، وغيرها، تأكيدًا لدور المعنى في التركيب اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الازدواجية, الوظيفة, القاعدة, ضمير الفصل, التطبيق.

Duality of function in Arabic pronouns, the pronoun of separation between rule and application

Salah Abu Al-Wafa Al-Adly Hammam

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, South Valley University, Qena, Egypt.

Abdul Rahman bin Zayed bin Mohammed Al Shasha'i

Department of Arabic Language, College of Arts, University of Bisha, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: *Aazz1277@gmail.com*

Abstract:

The current research is about the duality of the function in pronouns, which is intended to indicate the moral significance of the pronoun, along with the basic grammatical function of the pronoun, which is the linking, and its specificity in the pronoun of separation, in the context that the pronouns of all kinds, related and separate ones, are of great importance in Arabic. The pronoun was mentioned by grammarians in the chapter on indefiniteness and knowledge. Where it is considered as one of the specialties of Arabic without other languages. It is a separate nominative pronoun that mediates between the subject and the predicate, or between the origin of the predicate and the predicate, and the grammarians of Basra call it a chapter, while the grammarians of Kufa call it a pillar and a pillar. Confirming the predicate to what comes after it, and denying the subordination. Rather, it combines moral functions, foremost of which are emphasis and shortening. The research believes that it is necessary for researchers to direct the study in the moral functions of that pronoun. Because it will set boundaries for many controversial issues about the literalness of the pronoun separating from its name, as well as the multiplicity of its inflections, and others, to confirm the role of meaning in linguistic structure.

Key words: *Duality, Function , Rule , Separating Pronoun and Application.*

المقدمـــة

الحمدُ للهِ رب العالمين، ٱلذي جعلَ العلمَ فريضةً، ورفعَ منْ شأن العلمِ وشأن القائمين فيه، والصلاة والسلام على معلم البشريةِ، محمدٍ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ، الذي أوتيَ جوامعَ الكلمِ فعُدّ أفصح الفصحاء، وعلى آله الطيبينَ الطاهرينَ، وصحابتِهِ الغرِّ الميامين، وبعد

فإنّ المقصود بازدواج الوظيفة هنا هو بيان الدلالة المعنوية للضمير، وهي لا تقلّ أهميةً وقيمةً عن الوظيفة النحوية؛ حيث تؤدّي الضمائر في العربية دورًا مهمًا في تراكيب اللغة، وهو دورٌ له أثرٌ معنويٌ واضح، هذا بجانب وظيفة الضمير النحوية الأساسية، وهي الربط، فالضمير من جهة المعنى دالٌّ على الإيجاز والاختصار، وما يصحبهما من التوكيد والمبالغة، ومن جهة أخرى له وظيفته النحوية في القيام بالربط بين عناصر التركيب، من خلال الصياغات التركيبية المتعددة.

ومن هنا جاء اختياري لضمير الفصل، جمعًا لأحكامه، وإظهارًا لقيمته داخل التراكيب اللغوية، وانطلاقا من باب الأمانة أقول إن البحث قد أفاد من كثير من الدراسات السابقة، منها:

- ضمير الشأن في القرآن الكريم دراسة نحوية بلاغية، بحث إعداد/ د. عمار نعمة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠٠٦م.
- ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف، رسالة ماجستير إعداد/ سالم محمد علي، كلية اللغة العربية- جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٨م.
- تبادل الضمائر في سورة الكافرون دراسة تحليلية، د. آلاء طارق محمود، د. عائشة خضر أحمد، مجلة كلية التربية والعلم- جامعة الموصل- العراق، العدد ٤، ٢٠١٠م.

- ضمير الفصل ودوره في أداء المعنى: سورة يوسف عليه السلام نموذجا، بحث للدكتورة/ خلود إبراهيم العموش، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الهاشمية- الأردن، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٠م.
- ظاهرة انعكاس الضمير في اللغة العربية دراسة وصفية، ماجستير إعداد/ هديل حسن حسين، كلية الآداب- الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٢م.
- عود الضمير وأثره في التفسير دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل، دكتوراه إعداد/ عبد الحكيم عبدالله عبد الرحمن، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤٣٠هـ.
- حواشٍ على الضمير دراسة مقارنة، بحث إعداد/ د. إسماعيل أحمد العمايرة، د. حنان إسماعيل العمايرة، الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، الأردن، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٣م.
- الضمير في الجملة العربية دراسة نحوية وصفية، بحث إعداد/ د. مها محمد عبده، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد ٩، ٢٠١٧م.

هذا وللضمائر بأنواعها: المتصلة منها والمنفصلة أهمية كبيرة في العربية؛ باعتبارها علامات لغوية ذات دلالات مختلفة، تتنوع باختلاف ما ترجع إليه هذه الضمائر، سواء أكانت ضمائرَ متكلم أم مخاطب أم غائب، وقد شغلت مسائلها أذهان الدارسين قديمًا وحديثًا، فالضمير من جهة يفيد الاختصار والإيجاز، ومن جهة أخرى يفيد رفع اللّبس وتوهم الشيء، قال ابن يعيش:" وإنّما أُتي بالمضمرات كلِّها لضربٍ من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس، فأمّا الإيجاز فظاهرٌ؛ لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكَماله، فيكون ذلك الحرفُ كجُزْءٍ من الاسم، وأمّا الإلباس فلأنّ الأسماء الظاهرة كثيرةُ الاشتراك، فإذا قلت: زيدٌ فعل زيدٌ، جاز أنّ يُتوهّم في (زيدٍ) الثاني أنّه

غيرُ الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوالٌ تفترِق بها إذا التبست"[1]، ولله درّ الجرجاني حيث يقول في ذلك المعنى:" اعلمْ أَنه لمَّا كان الغلَطُ الذي دخَل على النّاس في حديثِ اللفظِ كالداءِ الذي يَسْري في العروقِ، ويُفْسِد مِزاجَ البدنِ، وجَبَ أن يُتوخَّى دائباً فيهم ما يتوخَّاه الطبيبُ في النَّاقِه، من تعهُّدهِ بما يزَيد في مُنَّته، ويُبَقِّيه على صحَّتِه، ويؤمّنُهُ النُّكْسَ في علَّتهِ"[2]، ويؤكّد ابن جنِّي إفادة الضمير الاختصار والإيجاز، معبرًا عن ذلك بدلالة الضمير على الخفة، ثم نوّه على دلالته على إزالة اللبس، وأكّد على أن العرب تأتي بالضمير المتّصل في الأخصر والأوجز من المواضع، ولا تلجأ إلى المنفصل إلّا في موضعه، يقول ابن جنّي رحمه الله: "فإذا قلت: زيد ضربته, قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل, والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة، فهذا وجه كراهية الإشكال، وأما وجه الاستخفاف: فلأنك إذا قلت: العبيثران شممته, فجعلت موضع التسعة واحدًا, كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها فتقول: العبيثران شممت العبيثران، نعم, وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول، وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتهما, هو على كل حال أكثر من الواحد، فلمَّا كان الأمر الباعث عليه والسبب المقتاد إليه إنما هو طلب الخفة به, كان المتصل منه آثر في نفوسهم وأقرب رحمًا عندهم, حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه"[3]، أمّا من حيث الوظيفة النحوية فإن

---

(١) شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ٢: ٢٩٢.

(٢) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المعروف بعبد القاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٢: ٤٨١.

(٣) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م، ٢: ١٩٥.

الضمير يؤدّي وظيفة الربط بين عناصر التركيب النحوي في الجملة، بل قد لا يصلح غيره رابطًا في بعض المواضع، وقد جاء ذكر الضمير عند النحاة في باب النكرة والمعرفة، وعدّوه أعرف المعارف، وهو عند ابن مالك منه ما دلّ على غيبة، نحو: هو وهي، وما دلّ على حضور، والحضور قسمان، أحدهما: ضمير المخاطب نحو: أنت وأنتم، والثاني: ضمير المتكلم، نحو: أنا ونحن، ثمّ إنّ النحاة عدّدوا ضمائر المتكلم، وضمائر المخاطب، وضمائر الغائب، ومن تقسيماتهم الأخرى للضمير: الضمير البارز، وينقسم إلى: متّصل ومنفصل، وهو ما يُذكر في الكلام، والضمير المستتر، وهو الضمير الذي لا يذكر في الكلام وإنما يقدّر تقديرًا [١].

وقد تخيّر البحث ضمير الفصل موضوعا للدراسة؛ حيث يعدّ مما اختصت به العربية دون غيرها من اللغات، وهو من الموضوعات التي ما زالت تحتاج إلى استقصاء معرفتها، وتتبع مقاصدها، إضافة إلى كثرة استعمال ضمير الفصل في كلام الله عز وجل، وفي أحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم، وفي أشعار العرب وأقوالهم، وقد جاء البحث تحت عنوان (ازدواجية الوظيفة في ضمائر العربية، ضمير الفصل بين القاعدة والتطبيق)، حيث عرّفت بالضمير في العربية لغةً واصطلاحًا، ثم قصرت الدراسة على ضمير الفصل، فبينت بعض ما يخصه من قضايا نحوية، وما دار حولها من خلاف بين النحاة، وأهل المعاني، ومن ثم عرض الأحكام والقواعد التي وضعها النحاة والتي تخصه، وذكرت رأي الباحث في بعض المواضع، ثم الأمثلة التطبيقية على ازدواج الوظيفة النحوية لضمير الفصل، والله أسأل التوفيق والإخلاص.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ١: ٨٧- ٨٩.

الضمير لغة:

الضمير لغةً مأخوذ من الفعل: ضَمَرَ، يَضمُر، ضُمورًا، قال الخليل:" الضُّمْرُ: من الهُزالِ ولُحُوق البطْن، ... والضَّميرُ: الشيءُ الذي تُضمِرُه في ضَمير قلبِكَ، ..."(١)، وقال صاحب التهذيب:" والضَّمْرُ من الرِّجَال: المُهَضَّم الْبَطن، الْخَفِيف الْجِسْم، ..."(٢)، وقال صاحب المقاييس:" الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ، وَالْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ، ..."(٣)، وفي الحديث أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللَّهُ عليْهِ وسلَّمَ قالَ:" إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنَّهُ يُضْمِرُ مَا فِي نَفْسِهِ"(٤)، قال الراغب:" الضَّامِرُ من الفرس: الخفيف اللّحم من الأعمال لا من الهزال، ... والضَّمِير: ما ينطوي عليه القلب، ويدقّ على الوقوف

---

(١) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، القاهرة، ٧: ٤١، بدون تاريخ.

(٢) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٢: ٢٨.

(٣) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ٣: ٣٧١، مادة (ضمر).

(٤) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي(ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢: ٢٤٦، رقم(٢١٥١)، بدون تاريخ، وينظر: المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَشّي(ت: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي, محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص ٣٢٢، والمعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٢٤: ٥٠.

عليه"[١]، وقال ابن منظور:" ... مِنَ الضُّمور، وَهُوَ الهُزال وَالضَّعْفُ، وَجَمَلٌ ضامِرٌ وَنَاقَةٌ ضامِرٌ، ... والضَّمِيرُ: السِّرُّ وداخِلُ الخاطِرِ، وَالْجَمْعُ الضَّمائرُ، ... وأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيته، ..."[٢]، أمّا ابن هشام فقال في الشذور:" وإنّما سُمِي مضمرًا من قولهم: أضمرتُ الشيء، إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرتُ الشيءَ في النفس، أو من الضمور: وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف"[٣]، ولأن الضمائر قليلة المبنى رأينا أن المعنى اللغوي للضمير ينحصر في أمرين هما: الهزال والخفاء؛ لذا وجدنا الكوفيين يطلقون على الضمير اسم الكناية؛ لأن معناها يدور حول الستر والخفاء وقلة الحروف، قال الشريف الجرجاني في التعريفات:" الكِنايَةُ كَلامٌ اسْتَتَرَ المُرادُ مِنْهُ بالاسْتِعْمالِ، وَإِن كانَ مَعْناهُ ظاهِراً فِي اللغَةِ، سَواء كانَ المُرادُ بِهِ الحَقِيقَة أَو المَجاز، فيكونُ تَردّده فيمَا أُرِيدَ بِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِن النِّية أَو مَا يقومُ مُقامَها مِن دَلالةِ الحالِ ليَزُولَ التَّرَدُّد ويَتغيَّر مَا أُرِيدَ بِهِ، وعندَ عُلماءِ البَيانِ أَن يُعَبَّر عَن شيءٍ بلفْظٍ غَيْر صَرِيحٍ فِي الدَّلالَةِ عَلَيْهِ لغَرَضٍ مِن الأَغْراضِ كالإِبْهامِ على السامِعِ أَو لنَوْعِ

---

(١) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ص ٥١٢.

(٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٤: ٤٩١- ٤٩٢، مادة (ضمر)، وينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص ١٨٥، مادة (ض م ر).

(٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١)، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي للطباعة والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ص ٧٥.

فَصَاحَتِه، ... وهي: ما استتر معناه، ولا يعرف إلا بقرينة زائدة، ولهذا سَمُّوا التاء في قولهم: أنت، والهاء، في قولهم: إنه، حرف كناية، وكذا قولهم: هو، وهو مأخوذ من قولهم: كنوت الشيء وكنيته، أي سترته"(١)، فيكون عدم التصريح باللفظ، والتعبير عنه بعلامة أخرى تعويضًا عن الاسم، هو سبب إطلاق الكوفيين مصطلح (الكناية) على الضمير في العربية؛ حيث إنّ (ض م ر) يدل على دقّة في الشيء، ويدلّ على غيبة وتستر، يقول السامرائي: "والضمير مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون كناية، ومكنيا، وهو بالمعنى نفسه، فإن الكناية تقابل التصريح، ومنه قولهم استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، فالتصريحية ما صُرِّح فيها بلفظ المشبه به، والمكنية ما كُنِّي فيها لفظ المشبه به، أي: ما ستر وأخفى، ومنه الكنية في العلم؛ لأنها تستر الاسم الصريح، والكناية في الكلام أن تتكلم بشيء وأنت تريد غيره"(٢).

الضمير اصطلاحا:

دار جدل بين النُّحاة حول تحديد المعنى الاصطلاحي للضمير؛ فقد اختلف النحويون في تعريفه، ومدار هذا الخلاف هو قول بعضهم بتعريف الضمير بالحدّ، في الوقت الذي رأى فيه آخرون تعريفه بالعدّ، ومهما يكن من أمر فإنّ أيسر التعريفات

---

(١) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص ١٨٧، والتوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص ٢٨٤، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي(ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ٣٩: ٤٢١، بدون.

(٢) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ١: ٤٢.

النحوية للضمير في الاصطلاح هو أنه اسم وضع للدلالة على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره، معنى، أو لفظًا، أو حكمًا، وقد جعلها سيبويه إمام نحاة البصرة، جعل الضمائر علامات على الأسماء، فقال في باب علامات المضمرين المرفوعين:" اعلم أن المضمَر المرفوع، إذا حدَّث عن نفسه فإنّ علامته (أنا)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: (نحنُ)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ، ... وأما المضمَر المخاطَب فعلامته إن كان واحدا: (أنت)، وإن خاطبتَ اثنين فعلامتُهما: (أنتُما)، وإن خاطبتَ جميعا فعلامتُهم: (أنتم)، ... وأما المضمَر المحدَّث عنه فعلامتُه: (هو)، وإن كان مؤنثا فعلامته: (هي)، وإن حدّثتَ عن اثنين فعلامتُهما: (هُما)، وإن حدّثتَ عن جميع فعلامتهم: (هُم)، وإن كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: (هُنّ)، ... فأنا وأنت ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهُما وهُم وهنّ لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمَر الذي لا علامةَ له، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك"[١]، أمّا ابن السَّرَّاج فأورد تعريف الضمير في باب (الكنايات وهي علامات المضمرين) فقال:" اسم كُنِّي به عن اسم، ... والكنايات على ضربين: متَّصل بالفعل ومنفصل عنه، فالمتَّصل غير مفارق للفعل, والفعل غير خالٍ منه، ... "[٢]، وقال صاحب اللّباب: "وحدّ الْمُضمر هُوَ الِاسْم الَّذِي يعودُ إِلَى ظاهرٍ قبله لفظًا أَو تَقْديرا، والاشتقاق موجودٌ فِيهِ، وَهُوَ الاستتارُ؛ لأَنَّ

(١) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه(ت: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٢: ٣٥٠- ٣٥٢، وهناك طبعة أخرى للكتاب، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢: ١١٤، وما بعدها.

الضَّمِير لَا يدُلُّ على المسمَّى بِنَفسِهِ، ..."[1]، وقال عنه ابن يعيش: "وتنحصِر المبنياتُ في سبعةِ أبواب: اسم كُني به عن اسم وهو المضمرُ، نحو: أَنَا، وأَنْتَ، وهُوَ ونحوها، ..."[2]، وقال في موضع آخر: "لا فَرْقَ بين المضمر والمَكنيّ عند الكوفيين، فهما من قبيلِ الأسماء المترادِفةِ، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ، وأمّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيّ مضمرًا"[3]، لكنّ الأشموني أكّد على أن مصطلح الضمير خاص بنحاة البصرة، أمّا نحاة الكوفة فأطلقوا على الضمير مصطلح الكناية والمكنيّ، قال: "... سمّي في اصطلاح البصريين بِالْضَّمِير والمضمر، وسمّاه الكوفيون كناية ومكنيا"[4]، وقد فصّل ابن الحاجب القول في تعريف الضمير بقوله: "هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره معنى أو لفظًا أو حكمًا، ... وقوله (أو حكما) هو على قسمين: قسم جارٍ قياسًا، وقسم سماعيٌّ يحفظ ولا يقاس عليه، فالقياسيّ أن يتقدم فعلٌ دالٌّ على مصدره، ثمّ يأتي الضمير بعد ذلك، مثل قوله تعالى: (هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) المائدة ٨، لمّا قال قبله (اعدلوا)، عُلم أنّ ثَمّ عدلًا، فكأنه قيل: العدل أقرب للتقوى، وأمّا السماعيُّ فضمير الشأن والقصة، والضمير في (نِعْم) على اختلاف بين البصريين والكوفيين، والضمير في قولنا: ضربني وضربت زيدا، والضمير في قولنا: ربَّه

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ١: ٤٧٤.

(٢) شرح المفصل، ٢: ٢٩١.

(٣) السابق، ٢: ٢٩٢.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ١: ٨٧.

رجلًا"[١]، وقال أبو حيّان في باب (المضمر): "هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية، والمكني، ولا يحتاج إلى حدٍّ، ولا رسمٍ؛ لأنه محصور، وهو ينقسم: إلى متكلم، ومخاطب، وغائب ..."[٢]، وممن ذكر أن الضمير يطلق عليه الكناية السّيوطي، حيث قال:" الْمُضمر وَيُسمى الْكِنَايَة قِسْمَانِ، ... وَالتَّعْبِير بِهِ وبالضمير للبصريين، والكوفيون يَقُولُونَ الْكِنَايَة والمكنى؛ ولكونه ألفاظا محصورة بالعدِّ استغنينا عَن حَدِّه كَمَا هُوَ اللَّائِق بِكُل مَعْدُود، كحروف الْجَرّ، فَنَقُول هُوَ قِسْمَانِ: مُتَّصِل ومنفصل ..."[٣]، وعليه فالملاحظ أنه لا فرق بين المضمر، والمكنَّى عند الكوفيين؛ فمعناهما واحد وإن اختلف لفظهما، أمّا نحاة البصرة فالضمير عندهم نوع من المكنّى، أمّا اصطلاحه عند ابن مالك فهو:" الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعرًا بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه"[٤].

ضمير الفصل:

الفصل لغةً الحاجز، والتفرقة بين شيئين، وهو مصدر الفعل فَصَلَ يَفْصِلُ، وهو من باب فَعَلَ يَفْعِلُ، يُقال: فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلاً، قال صاحب اللسان:" الفَصْل

---

(١) أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار الأردن، ٢: ٥٢١، بدون تاريخ.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٢: ٩١١.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١: ٢٢٣.

(٤) شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ١: ١٢٠.

بَوْنُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، والفَصْل مِنَ الْجَسَدِ: مَوْضِعُ المَفْصِل، ... والفَصْل الحاجِز بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، والفاصِلة: الخَرزة الَّتِي تفصِل بَيْنَ الخَرزتين فِي النِّظام، وعِقْد مفصَّل أَي جُعِلَ بَيْنَ كُلِّ لُؤْلُؤَتَيْنِ خَرَزَةٌ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل فَصْلًا فانْفَصَلَ، وفَصَلْت الشَّيْءَ فانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ"[1]، وعليه فيمكن تعريف ضمير الفصل على أنه: ضمير رفع منفصل، يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، أي: بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إنَّ وخبرها، ويتوسّط بين مفعولي ظنَّ وأخواتها، قال سيبويه: "ذُكِر ليَستدلّ المحدَّثُ أن ما بعد الاسم لا يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه"[2]، ويسميه نحاة البصرة فصلًا؛ لذا لا يجوز عندهم تقديمه إلى أول الكلام، أمّا نحاة الكوفة فيطلقون عليه عمادًا ودعامة، قال صاحب الإنصاف:" ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا ..."[3]، ويؤتى به للدلالة على أن الاسم بعده خبر، وليس صفة أو بدلاً، أو غير ذلك، قال صاحب المفصل:" ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية، وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، ...؛ ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد، ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً"[4]،

---

(١) لسان العرب، ١١: ٥٢١ (باب اللام فصل الفاء).

(٢) الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٢: ٥٧٩، مسألة رقم ١٠٠.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١،١٩٩٣م، ص١٧٢.

وقال الشاطبي:" والفصلُ: هو الضمير المسمى عند أهل البصرة فصلًا، وعند الكوفيّين عمادًا"[١]، يقول الرضي: "والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لكونه حافظًا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط"[٢].

لكن يبدو أن مصطلح العماد هذا مصطلح دارج على ألسنة نحاة الكوفة؛ حيث وُجِد ما يدل على أنهم أطلقوه على ضمير الشأن، قال الفرّاء: "وقوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) الحج ٤٦، الْهَاء عماد تُوَفَّى بِهَا إنّ، يَجوز مكانها إنّه ..."[٣]، وإلى هذا يميل صاحب المجالس؛ فقد وجد في مجالسه ما يدل على ذلك عند الحديث عن قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) الإخلاص ١، فقد استدلّ بقول الفرّاء هذا، قال ثعلب:" قال الكسائي وسيبويه (هو) عماد، ... العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل، مثل: إنَّه قام زيدٌ"[٤]،

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ج. أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ٢: ٣٥٧.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٤هـ أو ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، القسم الثاني، ص ١٧٠.

(٣) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط ١، ٢: ٢٢٨، بدون تاريخ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٨: ١٥٠، بدون تاريخ.

(٤) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، أبو العباس، المعروف بثعلب(ت:٢٩١هـ)، ص ٧١، بدون.

وقد سئل عما تقدم في قولهم: (إنّه) قام زيدٌ، أي: عن الهاء، فقال:" هذا مثل قولهم: (إنه) قامت هند، إنما تقدم العماد ها هنا – يعني في أول الكلام– ليعلموا أن الكلام يجيء مذكراً أو مؤنثاً"[1].

حرفية ضمير الفصل واسميته:

اختلف النحاة فيما بينهم في حقيقة مبنى ضمير الفصل، أهو حرف أم اسم؟، وقد جاء هذا الاختلاف في نطاق عناية علماء العربية بدراسة مفردات اللغة؛ لغرض بيان طبيعتها ونوعها، وعليه فقد قسّموا هذه المفردات بحسب طبيعتها وما تقبله من علامات على ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، وهو ما سار عليه النحويون، ولكنهم اختلفوا في بعض المفردات، فيما إن كانت اسما أو حرفا، وقد كان ضمير الفصل من بين هذه المفردات، حيث وقع بينهم الخلاف حول حرفيته واسميته، ومنشأ الاختلاف هو خلافهم حول الوظيفة النحوية التي يؤديها ضمير الفصل داخل الجملة العربية، فأمّا البصريون فقد قالوا بحرفية ضمير الفصل؛ لأنه يؤتى به لأداء معنى في غيره، وهو عندهم لا محلّ له من الإعراب كالحروف؛ لذا فإنهم لا ينادونه بالضمير، وإنما يقولون إنه على صيغة الضمير؛ لأن الضمائر أسماء، قال صاحب الكتاب:" واعلم أنها (ضمائر الفصل) تكون في (إنَّ) وأخواتها فصلا، وفى الابتداء ... واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، ..."[2]. وممن قال بذلك أيضا أبو البركات الأنباري، وبيّن أنه مذهب البصريين، قال :" ... وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا؛ لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، كقولك: زيد هو العاقل، ولا موضع

---

(١) مجالس ثعلب، ١١٣.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٩٢، والنحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م، ١: ١١٥.

له من الإعراب"[١]، وهذا يؤكّد حرفية ضمير الفصل عندهم، ويبيّن الزمخشري هذا الأمر بصورة أكثر وضوحًا، بقوله: "ليؤذن من أول أمره بأنه (أي ما بعد الضمير) خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد"[٢]، ويقول ابن الخبّاز: "الخامس: أن تقع فصلا بين المبتدأ وخبره، كقوله تعالى:(وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا) المزمل ٢٠, ويدلُّك على أنَّه فصلٌ لا موضع له من الإعراب أنه نصب (خيرًا), ولو كان له موضع لكان (الضمير) مبتدأ، و(خيرًا) خبره"[٣]، وهذا مدار حديث سيبويه رحمه الله، حيث قال: "لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدلَّ المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه"[٤]، والذي يفهم من كلام سيبويه هنا أن الضمير ما سُمّي فصلًا إلا لفصله ما بعده عما قبله، وأنه ليس من تمامه، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، وأن تسميته فصلا لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، وهي إحدى فوائده كما قال بذلك ابن هشام: " ... أَحدهَا لَفْظِي وَهُوَ الْإِعْلَام من أول الْأَمر بِأَن مَا بعده خبر، لَا تَابِعٌ؛ وَلِهَذَا سمي فصلا، لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر وَالتَّابِع"[٥]، ويؤكّد تلك الوظيفةَ صاحبُ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ٢: ٥٧٩، مسألة رقم ١٠٠.

(٢) المفصل، ١: ١٧٢.

(٣) توجيه اللمع، شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن الخباز الموصلي(ت: ٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص ٣٠٣.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص ٦٤٤.

الكشاف بقوله: "وفائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"(١)، يقول ابن السّرّاج: "يرى الكوفيون أن لهذا الضمير محلًّا من الإعراب، وسمُّوه عمادًا؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، أمَّا البصريون فيسمونه ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا (أي: مشابها) لنعت الاسم، ليخرج من معنى النعت ولا موضع له من الإعراب عندهم؛ لأنه إنما دخل لمعنى هو الفصل"(٢).

وهذا ما وجدناه عند ابن الحاجب في كافيته؛ حيث قال رحمه الله تعالى: "ويتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها، صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمّى فصلا؛ ليفصل بين كونه نعتا وخبرا، وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو (أفعل من كذا)، مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو، ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره"(٣)، وعقّب الرضيُّ الاستراباذي شارح الكافية بقوله: "إنما سمي فصلا؛ لأنه فُصِلَ به بين كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامعُ كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١: ٤٦، وينظر: معاني النحو، ١: ٥٠.

(٢) الأصول في النحو، ٢: ٢٥٧.

(٣) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي (ت: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص ٣٣- ٣٤، وينظر: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١: ٢٤٠، بدون تاريخ.

ليتعين كونه خبرًا لا صفة"[١]، وقال أبو جعفر النحّاس عند قوله تعالى:" وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" البقرة ٥، قال:" أُولئِكَ رفع بالابتداء، هُمُ ابتداء ثان، الْمُفْلِحُونَ خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، ويجوز أن يكون(هم) زيادة، يسميها البصريون فاصلة، ويسميها الكوفيون عمادا، والْمُفْلِحُونَ خبر أولئك"[٢].

وبعد استعراض تلك الآراء، يمكن القول إن معظم تعريفات النحاة لا تُخرِج هذا المبنى اللغوي عن دائرة وصفه بالضمير، وأنه مهما يكن من أمر فإنه يبقى واحدا من ضمائر الرفع المنفصلة، وأن الاستعمال اللغوي يؤكِّد ذلك، وعليه فإن تعريفه بأنه ضمير رفع منفصل هو الأوفق والأوثق والأوجه، ولعلّ غياب الوظيفة النحوية هو ما دفع القائلين بحرفيته، قال صاحب همع الهوامع: "هَذَا مَبْحَث الضَّمِير الْمُسَمّى عِنْد الْبَصرِيين بِالْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ فصل بَين الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وَقيل: لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر والنعت، وَقيل: لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر وَالتَّابِع؛ لِأَن الْفَصْل بِهِ يُوضح كَون الثَّانِي خَبرا لَا تَابعا، وَهَذَا أحسن، ... وَمذهب الْخَلِيل وسيبويه وَطَائِفَة أَنه بَاقٍ على اسميته، وَذهب أَكثر النُّحَاة إِلَى أَنه حرف، وَصَححهُ ابْن عُصْفُور كالكاف فِي الْإِشَارَة، وَإِذا قُلْنَا باسميته فَالصَّحِيح أَنه لَا مَحل لَهَا من الْإِعْرَاب، وَعَلِيهِ الْخَلِيل؛ لِأَن الْغَرَض بِهِ الْإِعْلَام من أول وهلة بِكَوْن الْخَبَر خَبرا لَا صفة، فَاشْتَدَّ شبهه بالحرف؛ إِذْ لم يجَأ بِهِ إِلَّا لِمَعْنى فِي غَيره فَلم يحْتَج إِلَى مَوضِع بِسَبَب الْإِعْرَاب"[٣]، وقال ناظر الجيش: "... فلم يحتج إلى موضع من الإعراب؛ ولأنه لو كان له موضع من الإعراب لكان (إيّاي)

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، ١: ١٦٩.

(٢) إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي(ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، ١: ٢٧.

(٣) همع الهوامع، ١: ٢٧٥.

أولى من (أنا) في نحو قوله تعالى:(إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ منك مالًا) الكهف ٣٩، ولكان (إياه) أولى من (هو) في نحو قوله تعالى:(تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً) المزمل ٢٠"[١]، ويؤكد ابن الدماميني على ذلك بقوله: "ولا موضع له من الإعراب على الأصح"[٢]، وقد سبقه ابن مالك بقوله:" فالأكثرون على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب؛ ... وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية"[٣].

والذي يميل إليه البحث أن كلتا التسميتين مناسبة؛ فالبصريون نظروا إلى وظيفته اللفظية في التركيب الذي يقع فيه, فأطلقوا عليه (فصلا)، بينما نظر الكوفيون إلى وظيفته في معنى التركيب فأطلقوا عليه (عمادا أو دعامة)، وإن كان ابن الحاجب في الإيضاح يميل إلى أن تسمية البصريين له (فصلا) أقرب إلى الاصطلاح في أكثر الألفاظ, قال رحمه الله: "ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلا أولى من تسمية الكوفيين لها عمادا؛ نظرا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما

---

(١) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ، ١: ٥٧١.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني(ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الكتاب رسالة دكتوراه، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م،٢: ١٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية، ١: ٢٤٥.

يلازمها, ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر"[١]، ومرجع ذلك أن مصطلح الكناية والمكنى، لا يمنع دخول أسماء أخرى، كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ لما في ذلك المصطلح من العموم، وهذه الأسماء يُكنّى بها عن الأسماء الظاهرة، وهذا ما اختاره محققو النّحاة، وهو مذهب سيبويه، ومن قبله شيخه الخليل بن أحمد، وعليه فإن البحث يستريح إلى القول بأن ضمير الفصل هو أحد الضمائر المنفصلة بتغيرات يسيرة، تنطلي عليه قواعدها، سواء أبقيت أسماء أو لم تبق؛ حيث إن قدامى النحويين جعلوا الضمائر نوعا من الأسماء، أما المحدثون فقد جعلوها قسما قائما بذاته، مستقلا بقواعده.

وينبغي الإشارة إلى أن القول باسمية ضمير الفصل راجع إلى أن الذين قالوا بحرفيته أو أنه اسم لا موضع له من الإعراب، قد استشعروا صعوبة ذلك الحكم، فاستعملوا الألفاظ الدالة على الشدة والمنازعة، قال ابن يعيش:" إذا جعلتَه فصلًا، فقد سلبتَه معنَى الاسميّة، وابتززتَه إيّاه، وأصرتَه إلى حَيِّزِ الحروف، وألْغَيْتَه كما تُلْغِي الحروفَ"[٢]، مما يعدّ ارتدادًا عن رأيه القائل بحرفية الضمير أو باسميته الناقصة، وكان سيبويه قد سبقه في ذلك الارتداد، حيث قال: "والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصيرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا؛ لأن (هو) بمنزلة أبوه، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس)، وإنّما قياسها أن تكون بمنزلة (كأنّما وإنّما) ..."[٣]، فانظر إلى الألفاظ:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، منشورات وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط ١٩٧٦م، ١: ٤٧١.

(٢) شرح المفصل، ٢: ٣٣٣.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٩٧.

سلبته، ألغيته، إنه لعظيم، فإنها تشعر أن أصحابها قد انتبهوا إلى صعوبة الحكم، وكأنهم أرادوا التحول عنه.

ازدواجية الوظيفة:

للضمائر في العربية وظيفة أساسية، وهي نيابتها عن الأسماء الصريحة، آخذة موقعها الإعرابي، غير أنه بجانب تلك الوظيفة فإنّها تقوم بوظائف لغوية، ودلالية متعددة، فقد تربط السابق باللاحق، وتلك هي وظيفتها اللغوية الأساسية، وقد تحيل إلى دلالات وانعكاسات خارجية، وتلك هي وظيفتها الدلالية، والتي تعتمد على القرينة اللغوية أو المقامية بصورةٍ أساسية، وهذه من الوظائف الإضافية للضمائر في اللغة العربية؛ حيث إنَّها تقوم بعملية الربط بين الألفاظ والتراكيب، وهي ما يسمى بالوظيفة المعنوية، ومن هنا فيتحتم ربط الدراسات النحوية بدراسة المعنى، يقول الدكتور تمام حسان رحمه الله لافتا نظر النحاة إلى ضرورة دراسة المعاني:" ... مما اعتبره النحاة –وما أصابوا– خارج مجال اهتمامهم. والواقع أن هذه الدراسة للمعنى –وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها– تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي, الذي أريد بها خطأ أن تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل, أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي سمي علم المعاني, حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير"[1] فالضمير البارز على سبيل المثال يؤدّي وظيفته في ربط التراكيب، وهو الدور نفسه الذي تقوم به أدوات الشرط والعطف وحروف الجر، إضافة إلى الدور المحوري للضمائر المتمثل في الاختصار والإيجاز، أي الاستغناء عن تكرار ذكر الأسماء؛ وذلك للحفاظ على جمال الأسلوب، ولتقريب

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان عمر، عالم الكتب، السعودية، ط٥، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ص ١٨.

الصورة في الأذهان، نقرأ قوله تعالى: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا" سورة الأحزاب آية ٣٥، فالضمير (هم) هنا في تذييل الآية (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)، أغنى عن تكرار الأسماء المتقدمة، وعددها عشرون اسما، وهم في الحقيقة أشخاص كثر؛ فكلها جمع تشتمل على أصناف متعددة من البشر، وهذه هي ازدواجية الوظيفة للضمير، فهو هنا قد أحال إلى دلالات وعوالم أخرى خارج الآية الكريمة؛ لتظهر وظيفتها الدلالية، معتمدة على القرينة اللغوية أو المقامية بصورةٍ أساسية، قال السمين الحلبي:" قوله:(والحافظات) حُذِفَ مفعولُه لتقدُّم ما يَدُلُّ عليه، والتقديرُ: والحافظاتِها، وكذلك (والذاكراتِ)، وحَسَّن الحذفَ رؤوسُ الفواصِلِ، وغَلَّبَ المذكرَ على المؤنثِ في (لهم) ولم يَقُلْ: (ولَهُنَّ)"[١]، وقال صاحب التحرير والتنوير: "وَجْهُ تِعْدَادِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ التَّسْوِيَةُ فِي خُصُوصِ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَسُلِكَ مَسْلَكُ الْإِطْنَابِ فِي تِعْدَادِ الْأَوْصَافِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِزِيَادَةِ الْبَيَانِ لِاخْتِلَافِ أَفْهَامِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ"[٢].

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٩: ١٢٤، بدون تاريخ.

(٢) التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر والطباعة والتوزيع، تونس، ط ١٩٨٤هـ، ٢٢: ٢١.

وتظهر هنا القيمة اللغوية للضمير، من حيث ازدواج وظيفته، وامتدادها على الاسم الصريح؛ لأنه لا يدلّ على الذات والمعنى فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى نيابته عن الاسم، وتبيين بعض صفاته، وهو بذلك يسهم في تكامل البناء اللغوي للجمل العربية وتماسكه؛ حيث يربط بين العناصر الداخلية للتراكيب من خلال البنية السطحية، والعناصر الخارجية من خلال البنية العميقة، عن طريق حزمة من الإحالات الخارجية لهذه الضمائر، وهو ما يعرف في الدراسات الألسنية الحديثة بنحو النص، ذلك الاتجاه القديم الحديث؛ فنحو النّصّ على الرغم من أنه اتجاهٌ معاصرٌ حديثُ النشأةِ، إلّا أنه قديم التطبيق؛ فهو اتجاه جديد في الدراسات اللغوية، يهدف من منهجه بالتحليل النصي، الوصولَ إلى فكرة كلية للنص، تتكشف به المعاني اللغوية والتعبيرات الدقيقة، من خلال وسائل التماسك النصي في الجملة، وفي النص [١].

ومن باب نافلة القول نذكِّر بأن تعريفات اللغويين لما يعرف بـ(علم النّصّ)، جاءت اعتمادا على منهج نظرية نحو النص؛ حيث يهتم ذلك الفرع بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك (وسائله وأنواعه)، والإحالة والمرجعية وأنواعها، والسياق النصي ودور المشاركين في النص المنطوق أو المكتوب على حدٍّ سواء [٢].

ضمير الفصل وازدواج الوظيفة:

يعدّ الفصل بين المبتدأ والخبر الوظيفة الأساسية التي أقرّها النحاة لضمير الفصل، قال الرضي:" فالغرض من الفصل في الأصل، فصل الخبر عن النعت"[٣]،

---

(١) التحليل النصي في التفاسير القرآنية البيانية والموضوعية، رسالة دكتوراه، إعداد: فوزية ميرتاج، الجامعة الإسلامية العالمية، كلية اللغة العربية، باكستان، ٢٠١٣م، المقدمة.

(٢) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي الفقي، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠٠٠م، ص ٣٦.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢: ١٧٠.

أي: أنه يفصل بين ركني الجملة؛ وذلك لإفادة التأكيد والحصر، وبيان ما هو خبر أو تابع من نعت وتوكيد وغيره من التوابع، فقولنا: القوي الآخذُ الحقّ للضعيف يرجو الثواب والأجر من الله، فإن كلمة (الآخذُ) تحتمل كونها خبرًا للمبتدأ، وتحتمل كونها نعتًا له، ويكون الخبر هو جملة: يرجو الثواب ...، فإذا جئنا بكلمة (هو) فقلنا: القوي هو الآخذُ ... تعيّنت خبرية (الآخذ)، وانتفى اللَّبس بين كونها خبرًا أو نعتًا، ومن النحاة من يعتمد تلك الوظيفة، ويقصر فائدة ضمير الفصل عليها فحسب؛ لذا وجدنا الأخفش عند الكلام عن قوله تعالى: (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ) الأنفال ٣٢، قال رحمه الله تعالى: "لأن (هُوَ) – والله أعلم – جعلت ها هنا صلة في الكلام زائدة توكيدا كزيادة (ما)"[(١)]، وقد وافقه المبرّد بقوله:" وَتقول: كَانَ زيد هُوَ الْعَاقِلُ، تجْعَل (هُوَ) ابْتِدَاء والعاقل خَبره، وَإِن شِئْت قلت: كَانَ زيد هُوَ الْعَاقِلَ يَا فَتى، فتجعل (هُوَ) زَائِدَة، فكأنك قلت: كَانَ زيدٌ الْعَاقِلَ، وَإِنَّمَا يكون (هُوَ وهما وهم وَمَا أشبه ذَلِك) زَوَائِد بَين المعرفتين أَو بَين الْمعرفَة وَمَا قاربها من النكرات ... "[(٢)]، قال صاحب الأمالي: "الفصل شرطه أن يأتي على طِبْق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، كقولك: زيدٌ هو القائم، وكان الزيدان هما القائمَين، وهم القائمِين، ولا يجوز عكسه، أي: لا يجوز: هم القائمَين، ولا هو القائمين، وإنما كان كذلك إما ضمير على التحقيق، وإما مشابه للضمير، فإن كان ضميرا فلا إشكال في تعليله، إن لم يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة، فقصدوا

---

(١) معانى القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط(ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ١: ٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد(ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٤: ١٠٣.

أن يجروه مجرى الضمير؛ لئلا يقع الاختلاط، ولا يحصل فيه انضباط، وإذا تقرّر ذلك فقول الشاعر (من الوافر)[١]:

وَكائِن بِالأَباطِحِ مِن صَديقٍ يَراني لَو أُصِبْتُ هُوَ المُصابا

كان ينبغي أن يكون ضمير الفصل: أنا؛ لأن (المصابا) مفعول به ثانٍ لـ(يراني)، والمفعول الأول هو الياء، وهي للمتكلم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصل (ضمير الفصل) على القياس المتقدم (أنا)، أي ليس (هو)"[٢]؛ لذا اعتبره ابن هشام توكيدًا للفاعل في (يراني)، وليس ضمير فصلٍ، والقياس أن يقال: (أنا)؛ لأن من شرط ضمير الفصل أن يطابق ما قبله، قال رحمه الله: "وَكَانَ قِيَاسه: يراني أَنا، مثل قوله تعالى:(إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) الكهف ٣٩"[٣]، أمّا السيوطي فاعتبره فصلا، قال: "فَهُوَ فصل بِلَفْظ الْغَيْبَة بعد الْمَفْعُول الأول وَهُوَ الْيَاء فِي (يراني) على حذف مُضَاف، أَي: مصابي هُوَ الْمُصَاب، فَحذف الْمُضَاف وأقيم الْمُضَاف إِلَيْهِ مقَامه"[٤]، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل، وابن يعيش في شرحه للمفصل، وناظر الجيش في تمهيد القواعد، وأبو حيان في التذييل والتكميل، واعتبره الرضي مما وقع بلفظ الغيبة بعد الحاضر لقيامه مقام مضاف غائب، قال رحمه الله: "أي: يرى مصابي هو المصاب"[٥]، ويأتي هذا التأويل تفاديًا لما قرّره علماء النحو من أن ضمير الفصل وإن كان معناه التوكيد، إلا أنه ليس توكيدًا بالمعنى الاصطلاحي للتوكيد؛ حيث لا يُؤكّد الاسم الظاهر بالضمير،

---

(١) نسبه ابن هشام في المغني لجرير ابْن الخطفى. مغني اللبيب، ١: ٦٤٣.

(٢) أمالي ابن الحاجب، ٢: ٦٦٢.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١: ٦٤٣.

(٤) همع الهوامع، ١: ٢٧٦.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢: ١٦٩.

فلا يقال: جاء سعيدٌ هو نفسُه، وكذلك لا يأتي ضمير الفصل بعد التوكيد الاصطلاحي، فهو من باب أولى، فلا يقال: سعيدٌ نفسُه هو الكريمُ، وعليه فشرطهم أن يكون الفصل بأحد ضمائر الرفع المنفصلة؛ لأن ضمير الفصل ينبغي أن يكون هو الاسم الأول في المعنى، سيرًا على أن التوكيد هو المؤكَّد في المعنى، ومن هنا فقولنا: كان عمرٌو أنت أفضل منه، فإن الضمير (أنت) لا يُعدُّ ضمير فصلٍ، لمغايرته عمرًا، وعليه فلا يكون توكيدًا، ولمّا أقام جريرٌ صديقه مقام نفسه، جُوِّز أن يكون (هو) فصلا؛ لأن (هو) هنا في منزلة (أنا)، فإصابته إصابةٌ لصديقه، قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى: " ... هُوَ عِنْد صديقه بِمَنْزِلَة نَفسه، فَإِذا أُصِيب فِي نَفسه فَكَأَن صديقه قد أُصِيب، فَجعل ضمير الصّديق مؤكدا لضميره؛ لِأَنَّهُ هُوَ فِي الْمَعْنى مجَازًا واتساعًا"(١)، حيث إنّ ضمير الفصل هو صاحبه في المعنى، وهو ما يسمى بالمطابقة الدلالية، ويأتي هذا في إطار حرص النحاة على التنبيه على ضرورة التطابق بين ضمير الفصل وصاحبه، وشدّدوا على تحقق التوافق بين عناصر التركيب اللغوي؛ لأنّ الخروج عن النظام اللغوي، قد يؤدي إلى الخروج عن موطن الاستدلال إلى باب غيره.

تطبيقات على ازدواجية الوظيفة النحوية لضمير الفصل:

ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر:

قال تعالى: " وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" التوبة آية ٧٢.

(١) همع الهوامع، ١: ٢٧٦.

في قوله تعالى(ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) الوظيفة النحوية الأساسية للضمير (هو) أنه مبتدأ ثان، خبره (الفوز)، والضمير وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ (ذا) العائد على موعود الله عز وجل السابق للمؤمنين [1]، لكنه قد يقوم بوظيفة أخرى، فيكون فصلًا يتوسط بين المبتدأ والخبر، وعليه فـ(ذلك) ذا اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، و(الفوز) خبر المبتدأ [2]، وتكون مهمته هنا تقوية الكلام وتوكيده، وتلك وظيفة إضافية، قال صاحب معاني النحو:" وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[3]، وتأكيدا للوظيفة الدلالية المهمة لضمير الفصل عقد السامرائي مقارنة لغوية بين جمل الآية الكريمة: "وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" التوبة آية ١٠٠، فقال: "فانظر إلى الفرق بين الآيتين، فقد جاء بإحداهما بضمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنه لما عدل عن قوله: (رضي الله عنهم ورضوا عنه) إلى قوله: (ورضوان من الله أكبر) فجاء بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت، والتي هي أقوى من الفعلية، ثم أخبر بأن رضوان الله أكبر من الجنات وملذاتها، فناسب عظم ذلك المجيء بضمير الفصل فقال: (ذلك هو الفوز العظيم) [4]، وهنا تكمن ازدواجية الوظيفة، وقيمتها الدلالية، في تقوية الكلام ورسوخه في

---

(١) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، سورية، ودار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط٤، ١٤١٥هـ، ٤: ١٣٤.

(٢) الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي(ت: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ، ١٠: ٣٩١.

(٣) معاني النحو، ١: ٥٠.

(٤) معاني النحو: ١: ٥١.

الأذهان. وتأكيدا على أن ضمير الفصل يفيد التقوية والحصر، نقرأ قوله تعالى: "أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ" التوبة ١٠٤، حيث إن الضمير (هو) أفاد معنى القصر، ولو حذف لكان القصر محتملا لا متوجبا، فإن قلت: (أن الله يقبل التوبة) كان الكلام خبرا بأن الله يقبل التوبة، دون إفادة قصر قبول التوبة على الله عز وجل، والأمر نفسه نجده في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ" فاطر ١٠، فوجود الضمير هنا أفاد معنى القصر والحصر، والتأكيد على خسران مكرهم ودحضه دون مكر غيرهم، ولو حذف الضمير لانتفى تعيين ووجوب القصر، وكان القصر محتملا.

هذا وقيام ضمير الفصل بالوظائف اللغوية الأخرى بجانب الفصلية يعتمد على ضوابط تركيبية، وسياقية، ودلالية، وتداولية، نظر إليها أهل اللغة من النحاة وعلماء البيان بعين الاعتبار؛ فضمير الفصل له دور كبير في إبراز المعنى الكلّي داخل النص، وتلك وظيفة يتميز بها عن غيره من التراكيب النحوية الأخرى، خصوصا التي يمكن تداخله معها والتباسه بها.

– قوله تعالى: "أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ" يونس آية ٦٤.

هناك لطيفة تتعلق بالآية السابقة ذكرها ابن عاشور أرى وجودها هنا ضرورة؛ تأكيدًا للقاعدة، قال ابن عاشور:" وَقَدِ اقْتَضَى نَظْمُ الْكَلَامِ نَفْيَ جِنْسِ الْخَوْفِ لِأَنَّ (لَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ، وَأَنَّهَا إِذَا بُنِيَ الِاسْمُ بَعْدَهَا عَلَى الْفَتْحِ كَانَ نَفْيُ الْجِنْسِ نَصًّا وَإِذَا لَمْ يُبْنَ الِاسْمُ عَلَى الْفَتْحِ كَانَ نَفْيُ الْجِنْسِ ظَاهِرًا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ نَفْيُ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ صَالِحًا لِهَذَا الِاحْتِمَالِ، وَذَلِكَ فِي الْأَجْنَاسِ الَّتِي لَهَا أَفْرَادٌ مِنَ الذَّوَاتِ مِثْلَ رَجُلٍ، فَأَمَّا أَجْنَاسُ الْمَعَانِي فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا ذَلِكَ الِاحْتِمَالُ فَيَسْتَوِي فِيهَا رَفْعُ اسْمِ (لَا) وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَمَا فِي قَوْلِ إِحْدَى نِسَاءِ

حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ: (زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ لَا حَرٌّ وَلَا قَرٌّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ)، فَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بِالرَّفْعِ وَبِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ"(١).

الوظيفة الرئيسة للضمير (هم) في قوله تعالى (وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) هي شغله موقع المبتدأ، خبره جملة (يحزنون)، ولوجود الضمير هنا أهمية بالغة؛ فقد أُسْنِدَ إليه الْحُزْنُ الْمَنْفِيُّ، مَعَ الِابْتِدَاءِ بِهِ، وَإِيرَادِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ مُسْنَدًا أفاد تَقوية الْحُكْمِ، قال ابن عاشور:" ... لِأَنَّ الْحُزْنَ هُوَ انْكِسَارُ النَّفْسِ مِنْ إِثْرِ حُصُولِ الْمَكْرُوهِ عِنْدَهَا، فَهُوَ لَا تُوجَدُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِهِ، وَالْخَوْفُ يَكُونُ قَبْلَ حُصُولِهِ، ثُمَّ هُمْ وَإِنْ كَانُوا يَحْزَنُونَ لِمَا يُصِيبُهُمْ مِنْ أُمُورٍ فِي الدُّنْيَا، كَقَوْلِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِنَّا لِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُنُونَ»، فَذَلِكَ حُزْنٌ وِجْدَانِيٌّ لَا يَسْتَقِرُّ بَلْ يَزُولُ بِالصَّبْرِ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَلْحَقُهُمُ الْحُزْنُ الدَّائِمُ وَهُوَ حَزْنُ لْمَذَلَّةِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ، وَزَوَالِ دَيْنِهِمْ وَسُلْطَانِهِمْ، وَلِذَلِكَ جِيءَ فِي جَانِبِ نَفْيِ الْحُزْنِ عَنْهُمْ بِإِدْخَالِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَى تَرْكِيبٍ مُفِيدٍ لِتَقَوِّي الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ: وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ لِأَنَّ جُمْلَةَ: هُمْ يَحْزَنُونَ يُفِيدُ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِيهَا تَقَوِّي الْحُكْمِ الْحَاصِلِ بِالْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ، فَالْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ لَهُمْ خَوْفٌ مُتَمَكِّنٌ ثَابِتٌ يَبْقَى فِيهِمْ وَلَا يَجِدُونَ تَخَلُّصًا مِنْهُ"(٢).

فوجود الضمير هنا تأكيد على أَنَّ اللَّهَ تعالى ضَمِنَ لِأَوْلِيَائِهِ أَلا يَحْصُلَ لَهُمْ مَا يَخَافُونَهُ، وَألا يَحُلَّ بِهِمْ مَا يُحْزِنُهُمْ؛ وَلَمَّا كَانَ مَا يُخَافُ مِنْهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحْزِنَ مَنْ يُصِيبُهُ كَانَ نَفْيُ الْحُزْنِ عَنْهُمْ مُؤَكِّدًا لِمَعْنَى نَفْيِ خَوْفِ خَائِفٍ عَلَيْهِمْ.

وقد تغير التركيب اللغوي في الآية تبعا لإرادة نفي الخوف عن أولياء الله تعالى نفيا تاما، وهو المفهوم من الآية السابقة عليها؛ إذ مَعْنَى (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) أَنَّهُمْ بِحَيْثُ لَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ خَائِفٌ، أَيْ: هُمْ بِمَأْمَنٍ مِنْ أَنْ يُصِيبَهُمْ مَكْرُوهٌ يُخَافُ مِنْ

---

(١) التحرير والتنوير، ١١: ٢١٦.

(٢) السابق، ١١: ٢١٧.

إِصَابَةِ مِثْلِهِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَهْجِسُ فِي نُفُوسِهِمُ الْخَوْف مِنَ الْأَعْدَاءِ هَجْسًا مِنْ جِبِلَّةِ تَأَثُّرِ النُّفُوسِ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ بَوَادِرِ الْمَخَافَةِ، فَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَعْلَمُ حَالَهُمْ لَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الْأَحْوَالِ بِنَظَرِ الْيَقِينِ سَلِيمًا مِنَ التَّأَثُّرِ بِالْمَظَاهِرِ، فَحَالُهُمْ حَالُ مَنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخَافَ، وَلِذَلِكَ لَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ أَوْلِيَاؤُهُمْ لِأَنَّهُمْ يَأْمَنُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ عَاقِبَةِ مَا يَتَوَجَّسُونَ مِنْهُ خِيفَةً، فَالْخَوْفُ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ فِي الْآيَةِ يُقَدَّرُ مُضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ غَيْرُهُمْ لَا مَحَالَةَ، أَيْ لَا خَوْفٌ يَخَافُهُ خَائِفٌ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ أَنْفُسُهُمْ إِذَا اعْتَرَاهُمُ الْخَوْفُ لَا يَلْبَثُ أَنْ يَنْقَشِعَ عَنْهُمْ وَتَحُلَّ السَّكِينَةُ مَحَلَّهُ [١].

هذا ويجوز اعتبار الضمير فصلا لا محل له، وعليه تكون جملة (ولا ... يحزنون) معطوفة على الخوف المنفي قبلها، قال القرطبي رحمه الله: "وَقِيلَ:" لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" فِي ذُرِّيَّتِهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ يَتَوَلَّاهُمْ." وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ" عَلَى دُنْيَاهُمْ لِتَعْوِيضِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ فِي أُولَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ لِأَنَّهُ وَلِيُّهُمْ وَمَوْلَاهُمْ"[٢]، وهذا يؤكّد على أن هذه الصيغ اللغوية حروفٌ إذا استعملت فصلا، وأسماءٌ إن لم تستعمل فصلا، قال سيبويه: "لا تكون (هو وأخواتها) فصلا، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلا هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلا هو أكرمُ منك. لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، ... فاستثقلوا أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلا إلا لمعرفة، كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة"[٣]، ويؤكد أبو سعيد على ذلك بقوله: "وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في

---

(١) التحرير والتنوير، ١١: ٢١٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح شمس الدين القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، ٨: ٣٥٨.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٩٥، ٣٩٦.

المعرفة، وتصيرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا؛ لأن (هو) بمنزلة أبوه، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس)، وإنّما قياسها أن تكون بمنزلة (كأنّما وإنّما)، ومما يقوّي ترك ذلك في النكرة أنّه لا يستقيم: رجل خير منك، ولا تقول: أظنّ رجلا خيرا منك، حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، أي حتى تقول: ما أظنّ رجلا خيرا منك، كما تقول: ما أظنّ أحدا خيرا منك، فلمّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، وفي الابتداء، لم يجر في النّفي مجرى المعرفة؛ لأنه قبح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب؛ فهذا ممّا يقوّي ترك الفصل"(١).

وبتأملنا كذلك لقوله تعالى:" وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ" سبأ من الآية ٦، فإن استخدام كلمة (هو) ضمير فصل يجعله حرفا لا محل له، ويكون قد جيء به للتأكيد على أنهم متيقنون من صدق القرآن الكريم على وجه الخصوص لا غيره، قال صاحب الكشاف:" أي: ويعلم أولو العلم، يعنى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يطأ أعقابهم من أمّته، أو علماء أهل الكتاب الذين أسلموا مثل: كعب الأحبار، وعبد الله ابن سلام رضى الله عنهما، الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ ... الْحَقَّ هما مفعولان لـ(يرى)، و(هو) فصل، أما من قرأ (الْحَقَّ) بالرفع، فقد جعله مبتدأ، والْحَقَّ خبرا، والجملة في موضع المفعول الثاني"(٢)، فيكون الضمير قد أدّى وظيفته الأساسية في التركيب الاسمي، ومعروف أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت، قال ابن عطية: "وكأن المعنى: الإخبار بأن أهل العلم يرون الوحي المنزل

(١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م، ٣: ١٦١.

(٢) الكشاف، ٣: ٥٦٨.

على محمدٍ – صلى الله عليه وسلم– حقًّا، وأنه يهدي إلى صراط الله، وقوله: الَّذِي أُنْزِلَ، مفعول بـ(يَرَى)، والْحَقَّ مفعول ثان وهو عماد"[١]، وهو ما ذهب إليه أبو حيّان الأندلسي حيث قال: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَيَرَى) اسْتِئْنَافُ إِخْبَارٍ عَمَّنْ أُوتِيَ الْعِلْمَ، يَعْلَمُونَ الْقُرْآنَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْكَ هُوَ الْحَقُّ، ... وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (الْحَقَّ) بِالنَّصْبِ، مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ(يرى)، وَ(هُوَ) فَصْلٌ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: بِالرَّفْعِ جَعَلَ (هُوَ) مبتدأ، و(الحقَّ) خبره، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لیرى، وَهُوَ لُغَةُ تَمِيمٍ، يَجْعَلُونَ مَا هُوَ فَصْلٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مُبْتَدَأً... "[٢]، وقال أبو البقاء:" (هُوَ) فَصْلٌ، وَقُرِئَ: (الْحَقُّ) بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ"[٣]، وقد عاب ابن هشام رحمه الله على النحاة وأهل البيان انحصار نظرهم لوظيفة ضمير الفصل؛ فالنحاة يقصرونها على الفائدة اللفظية فحسب، أي: بيان خبرية ما بعد ضمير الفصل دون التبعية، هي فقط ما يؤديه ضمير الفصل داخل التركيب، وهذا بلا شكّ قصور منهم، أمّا أهل البيان فقالوا بالوظيفة المعنوية لضمير الفصل، وحصروا فكّرهم في أن وظيفته هي التوكيد والاختصاص، وجاء هذا عند حديثه عن ضمير الفصل في باب سمّاه (شرح حَال الضَّمِير الْمُسَمّى فصلا وعمادا، وَالْكَلَام فِيهِ فِي أَربع مسَائِل)، قال رحمه الله:"فِي فَائِدَته ثَلَاثَة أُمُور: أَحدهَا لَفْظِي وَهُوَ الْإِعْلَام من أول الْأَمر بِأَن مَا بعده خبر لَا تَابع، ... وَأَكْثر النَّحْوِيين يقْتَصر على ذكر

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٤: ٤٠٦.

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ، ٨: ٥٢٠، ٥٢١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ٢: ١٠٦٣، بدون تاريخ.

هَذِه الْفَائِدَة، ... وَالثَّانِي معنوي وَهُوَ التوكيد، ذكره جمَاعَة وبنوا عَلَيْهِ أَنه لَا يُجَامع التوكيد، فَلَا يُقَال: زيد نَفسُه هُوَ الْفَاضِل، وعَلى ذَلِك سَمَّاهُ بعض الْكُوفِيّين دعامة؛ لِأَنَّهُ يدعم بِهِ الْكَلَام، أَي: يقوى ويؤكد، وَالثَّالِث معنوي أَيْضا وَهُوَ الِاخْتِصَاص، وَكثير من البيانيين يقْتَصر عَلَيْهِ"(١)، وعنده أن الزَّمَخْشَرِيّ قد فطن قبل غيره إلى وظائف ضمير الفصل الثَّلَاث، وذلك من خلال تَفْسِيره لقوله تعالى:" وَأُولَئِكَ هم المفلحون" البقرة آية ٥، قال الزمخشري:" فَائِدَته الدّلَالَة على أَن الْوَارِد بعده خبر لَا صفة، والتوكيد وَإِيجَاب أَن فَائِدَة الْمسند ثَابِتَة للمسند إِلَيْهِ دون غَيره"(٢)، وفي ذلك إشارة واضحة إلى بيان الوظيفة المعنوية لضمير الفصل، وبيَّن الزمخشري أن ضمير الفصل في تلك الآية كان أحد عوامل تقوية الكلام وتأكيد الرفعة والمنزلة السامية للمتقين، قال رحمه الله: "فانظر كيف كرّر الله عزّ وجلّ التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى، وهي: ذكر اسم الإشارة، وتكريره، وتعريف المفلحين، وتوسيط الفصل بينه وبين (أولئك)؛ ليبصرك مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا، وينشطك لتقديم ما قدّموا، ويثبطك عن الطمع الفارغ، والرجاء الكاذب، والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته، ولم تسبق به كلمته"(٣)، وقال السيوطي رحمه الله:" ... وَبَعض الْكُوفِيّين يُسَمِّيه دعامة؛ لِأَنَّهُ يدعم بِهِ الْكَلَام أَي يقوى بِهِ ويؤكد والتأكيد من فَوَائِد مَجِيئه ... "(٤)، وقال صاحب الأمالي: "وليفيد ضربا من التوكيد، أي: ليفيد بمجموعهما فضلَ توكيد لا يكون في الإفراد، أي: لمجموع الأول (المبتدأ) وضمير الفصل، فإذا قلت: زيد هو أفضلُ من عمرٍو، فالضمير الذي (هو) و(زيدٌ) مجموعهما

(١) مغني اللبيب، ١: ٦٤٤، ٦٤٥.

(٢) الكشاف، ١: ٤٦.

(٣) السابق: ١: ٤٦.

(٤) همع الهوامع، ١: ٢٧٥.

فيه تأكيد ومبالغة؛ وذلك أن (هو) في المسألة المفروضة راجع إلى (زيد)، فكأنه ذُكر مرتين، وذكر الشيء مرتين أبلغ من ذكره مرة واحدة"[١].

وعلى الرغم من قناعة ابن هشام بتوجيه النظر للعناية بما تقوم به التراكيب اللغوية من معاني، وما تؤول إليه تلك المعاني من دلالات قد تنحرف بها إلى سياقات مختلفة، وقد انتقد هؤلاء بقوله:" مَتى بني فِيهَا على ظَاهر اللَّفْظ، وَلم ينظر فِي مُوجب الْمَعْنى، حصل الْفساد، وَبَعض هَذِه الْأَمْثِلَة وَقع للمعربين فِيهِ وهم بِهَذَا السَّبَب"[٢]، على الرغم من ذلك إلا أننا وجدناه يسير جنبا إلى جنب مع القائلين بالتركيز على مبنى ضمير الفصل دون معناه؛ لذا رأيناه يفتح المجال واسعا للخلاف الحاصل حول حرفية ضمير الفصل أو اسميته، سيرا على درب السابقين، والذين قدّموا المباني على المعاني، ويشير صاحب كتاب الطراز إلى أن التأكيد المعنوي، وما فيه من دلالة على الاختصاص هو من أوضح وظائف ضمير الفصل، يقول: "فوروده إنما كان من أجل التأكيد المعنوي، وفيه دلالة على الاختصاص، فقوله تعالى:(وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) البقرة ٢٥٤، وقوله تعالى: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) الزخرف ٧٦، وقوله تعالى: (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَ منك مالًا) الكهف ٣٩، إلى غير ذلك من الضمائر التي وردت على هذه الصفة فإنها مفيدة للتأكيد كما ترى، لأن الكلام مع ذكرها أبلغ، فأنت لو قلت والكافرون الظالمون، ولكن كانوا الظالمين، وأسقطت هذه الضمائر، فإنك تجد فرقا بين الحالتين في التأكيد وعدمه، وكما هي مفيدة للتأكيد كما ترى ففيها دلالة على الاختصاص؛ لأنه إذا قال والكافرون هم الظالمون، فإنما جاء بالضمير ليدل على أنهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش، وقوله تعالى: (أُولئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) الأنفال ٤، فيه دلالة على مزيد اختصاصهم

---

(١) أمالي ابن الحاجب، ٢: ٣٠٣.

(٢) مغني اللبيب، ١: ٦٨٦.

بالإيمان، واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق، فيؤخذ الاختصاص والتأكيد من هذا الضمير كما أشرنا إليه"[١]، ويؤكّد صاحب البحر على إفادة ضمير الفصل لمزيد اختصاص، وإزالة أي توهم لدى السامع أو المخاطب، وذلك في معرض كلامه حول قوله تعالى: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" البقرة ٥، يقول رحمه الله: "وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي (الْمُفْلِحُونَ) لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الذِّهْنِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ، فَالْمُخَاطَبُ يَعْرِفُ وُجُودَ ذَاتِ صَدْرٍ مِنْهَا انْطِلَاقٌ، وَيَعْرِفُ (زَيْدًا) وَيَجْهَلُ نِسْبَةَ الِانْطِلَاقِ إِلَيْهِ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ كُلَّ ذَلِكَ فَتَقُولُ لَهُ: زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ، فَتُفِيدُهُ مَعْرِفَةَ النِّسْبَةَ الَّتِي كَانَ يَجْهَلُهَا، وَدَخَلَتْ (هُوَ) فِيهِ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ، لِتَأْكِيدِ النِّسْبَةِ، وَإِنَّمَا تُؤَكِّدُ النِّسْبَةَ عِنْدَ تَوَهُّمِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَشُكُّ فِيهَا أَوْ يُنَازِعُ أَوْ يَتَوَهَّمُ الشِّرْكَةَ"[٢].

تقول الدكتورة خلود إبراهيم: "أرى أن إعادة النظر في وظيفة ضمير الفصل ستعمل على إغلاق باب الخلاف في مسألة الحرفية والاسمية فيه، ومسألة تعدُّد أوجه الإعراب فيه، ومسألة أغراضه وفوائده تباينها، وعدم اتّساقها مع الأمثلة والشواهد أحيانا"[٣].

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله(ت: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ، ٢: ٧٧.

(٢) البحر المحيط، ١: ٧٤.

(٣) ضمير الفصل في العربية ودوره في أداء المعنى: سورة يوسف عليه السلام نموذجا، بحث إعداد/ خلود إبراهيم العموش، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، ط ٢٠١٠م، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ٢١٨.

توسُّط ضمير الفصل ووظيفته:

ذكرت أن من مواضع مجيء ضمير الفصل مجيئُه بين ما أصله المبتدأ وخبره، فيفيد التنبيه على وجود الخبر لا التابع، ذلك أن المتكلِّمَ داخل النّصّ اللغوي قد يعتمد على وسائل وأدوات لغوية وأسلوبية، يضمن بها إيصالَ قصده ومبتغاه إلى المخاطب أو السامع, وضمير الفصل من تلك المنبِّهات؛ حيث إنّ وجود المبتدأ والخبر معًا، قد يتوهم معه المخاطب أو السامع تبعية ما بعد المبتدأ لا خبريته, ويبقى مترقِّبا مجيء الخبر؛ لذا يأتي المتكلم بضمير الفصل، منبّهًا ولافتًا النظر إلى الخبرية وانتفاء التبعية، وقد جاء ضمير الفصل محقّقًا تلك الفائدة في مواضع كثيرة سواء في كتاب الله عز وجل، أو في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، أو في كلام العرب، ومن ذلك ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" كان يومُ عاشوراءَ يومًا تصومه قُرَيشٌ في الجاهليَّةِ، وكان رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يصومه في الجاهليَّةِ، فلما قَدِمَ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم المدينةَ صامه وأمَرَ بصيامِه، فلما فُرِضَ رمضانُ كان هو الفريضةَ وتُرِك عاشوراءُ، فمن شاء صامه، ومن شاء تركَه"[(١)]، فقد جاء ضمير الفصل (هو) على هذه الرواية متوسطا بين ما أصله المبتدأ، وهو الضمير المستتر في (كان) الواقع اسما لها، وبين خبره

---

(١) سنن أبي داود، ٢: ٣٢٦، والموطأ، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني(ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ص ٢٩٩، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٤٠: ٢٧٩، والسنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي(ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م،٣: ٢٣١.

(الفريضةَ)، والذي كان قبل النسخ خبرا للمبتدأ؛ تنبيها للسامع على الخبرية لا التبعية، والتأكيد على ثبات فائدة المسند للمسند إليه، ومن باب الأمانة نقول: إن للحديث روايات أخرى برفع كلمة (الفريضة)، ومنها ما ورد بعدم وجود ضمير الفصل من أساسه كما في رواية البخاري وغيره، وقد جاء ضمير الفصل كذلك مفيدا التنبيه على الخبرية في حديث أبي هريرة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ، كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ... "[1]، حيث توسّط ضمير الفصل (هي) بين المبتدأ وخبره، ، نافيًا شبهة التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وفي ملمح لغوي بليغ شدّد الزمخشري على عدم جواز مجيء الفصل بين الحال وصاحبه، تأكيدًا لوظيفة ضمير الفصل في التنبيه على الخبرية، لذلك نراه يقول عند قوله تعالى:" قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ..." هود ٧٨، قال رحمه الله تعالى: "من قرأ (هُنَّ أَطْهَرُ) بالنصب فقد تربَّع في لحنه، وذلك أنّ انتصابه على أن يجعل (أطهرَ) حالا قد عمل فيها ما في (هؤلاء) من معنى الفعل، كقوله: (هذا بَعْلِي شَيْخاً)، أو ينصب (هؤلاء) بفعل مضمر، كأنه قيل: خذوا هؤلاء، و(بناتي) بدل، ويعمل هذا المضمر في الحال، وهُنَّ فصل، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفصل مختص بالوقوع بين جزئي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال"[2]، وقد استدلّ رحمه الله بكلام سيبويه:" ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه

(١) الموطأ، ٣: ٤٤٤.

(٢) الكشاف، ٢: ٤١٤.

قرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم)، فنصب"[١]، ولم يكتف الزمخشري ببيان خطأ من قال بالنصب، بل اجتهد في إيجاد وجه نحوي صحيح لقراءة النصب، وخروجا بالضمير من كونه فصلا، فقال:" وذلك أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بَناتِي هُنَّ) جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون (أَطْهَرُ) حالا"[٢].

ومما توسّط فيها ضمير الفصل بين ما أصله المبتدأ وخبره قوله تعالى:" فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ...) المائدة آية ١١٧، لمّا كانت مهمة عيسى عليه السلام هي إبلاغ قومه بعبادة الله وحده ونبذ عبادة غير الله، قام عليه السلام بهذه المهمة مدة بقائه بينهم، (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ)، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، بأن اعبدوا الله ربّي وربّكم، فهو لم يتعدَّ أمر الله في أن أمرهم بعبادته وأقرَّ بربوبيته، ثم أخبر عليه السلام أنه كان شهيدا عليهم ما دام فيهم في الدنيا، ثمّ يقرُّ بتفرده عزّ وجلّ بالمراقبة وحده دون غيره، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كنت أنت وليس غيرك الحافظ المراعي، فجاء بضمير الفصل (أنت) ليؤكّد تلك الحقيقة بالتنبيه على أنه سبحانه المختصّ بالحفظ والمراقبة، لا يشاركه غيره، فانظر إلى تلك المعاني التي تزاحمت في ضمير الفصل (أنت) الواقع بين معرفتين؛ للدلالة على أنها حقيقة ثابتة لا يدانيها الشكّ؛ حيث إنه قد سبق ذلك نفي عيسى عليه السلام أن يكون قد أمر الناس بعبادته وأمّه من دون الله، (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، قال أبو حيّان في البحر:" كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى حِينَ رَفَعَ عِيسَى إِلَيْهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى مَا قَالَتْ، وَادَّعَتْ أَنَّ عِيسَى أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ" [٣]؛ لذا رأيناه يندفع بكل قوة نافيا،

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٩٧.

(٢) الكشاف، ٢: ٤١٤.

(٣) البحر المحيط، ٤: ٤١٥.

فيقول: سُبْحانَكَ، أَيْ: تَنْزِيهًا لَكَ، وهي تعبير عن حاله عند سماع هذا القول، قال صاحب البحر:" لَمَّا سَمِعَ عِيسَى هَذَا الْمَقَالَ ارْتَعَدَتْ مَفَاصِلُهُ، وَانْفَجَرَتْ مِنْ أَصْلِ كُلِّ شَعْرَةٍ عَيْنٌ مِنْ دَمٍ، ... مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، هَذَا نَفْيٌ يُعَضِّدُهُ دَلِيلُ الْعَقْلِ، فَيَمْتَنِعُ عَقْلًا ادِّعَاءُ بَشَرٍ محدث الإلهية"[1]، ثم تواصل المعاني اندماجها وتشابكها مظهرة مدى انفراده سبحانه بالعلم والقدرة المطلقة، فها هو ذا عيسى عليه السلام يظهر التواضع والخضوع، بتفويضه الأمر لله، قال أبو حيّان:" هَذَا مَقَامُ خُضُوعٍ وَتَوَاضُعٍ، فَقُدِّمَ نَاسِخُ نَفْيِ الْقَوْلِ عَنْهُ (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)، وَلَمْ يَقُلْ: مَا قُلْتُهُ، بَلْ فَوَّضَ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِهِ الْمُحِيطِ بِالْكُلِّ، وَهَذِهِ مُبَالَغَةٌ فِي الْأَدَبِ وَفِي إِظْهَارِ الذِّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ فِي حَضْرَةِ الْجَلَالِ، وَتَفْوِيضِ الْأَمْرِ بِالْكُلِّيَّةِ إِلَى الْحَقِّ سُبْحَانَهُ"[2]، فكان مآل القدرة المطلقة في الرعاية والمراقبة لله وحده، ثم استقرت هذه المعاني باستخدام ضمير الفصل (كنت أنت الرقيب عليهم)، أنت وليس غيرك، وضمير الخطاب فيه دلالة قربٍ، لتتواءم مع المراقبة والرعاية، فجاءت الجملة ترسيخا لهذين المبدأين، واستخدم صيغة الماضي ليشير إلى ثبات هذه الحقيقة، فيكون ضمير الفصل هنا قد أدّى وظيفته على أكمل وجه؛ لأنه جاء ضمن متوالية متواترة من المؤكدات، كلها تخدم قضية واحدة هي نفي ادّعاء الألوهية، والتسليم بقدرة الخالق العظيم، والانقياد المطلق له، فكانت المؤكدات تارة بالتنزيه ونفي القول (سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ)، ثم بالتأكيد على العلم المطلق لله وحده (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)، فيؤكد ثبوتها باستخدام الجملة الخبرية المثبتة (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي)، ثم عطف بالخبرية المنفية (وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ)، وقد خَصَّ النَّفْسَ هنا؛ لِأَنَّهَا مَظِنَّةُ الْكَتْمِ وَالِانْطِوَاءِ عَلَى الْمَعْلُومَاتِ، وهنا نجد في ضمير الفصل من الحسن واللطف ما

---

(١) البحر المحيط، ٤: ٤١٦.

(٢) البحر المحيط، ٤: ٤١٧.

لا نراه في تراكيب لغوية خلت منه، فهو يحمل قيمة توكيدية يؤدّي بها معنى القصر والاختصاص، وهي إحدى أهم وظائفه، وقد جاء الخبر معرفة (الرقيب)؛ ليدل على معنى الكمال والانفراد، وتأكيدا لاختصاص الله وحده، بعلم الخفايا، والمراقبة، قال عبد القاهر: " واعلم أنكَ تَجد (الأَلف واللامَ) في الخبرِ على معنى الجنسِ، ثم تَرى له في ذلك وجوهاً: أحدها: أن تَقْصُرَ جنْسَ المعنَى على المُخْبَر عنه لقَصْدِك المبالغةَ، وذلك قولُك: زيدٌ هو الجوادُ، وعمرو هو الشجاعُ، تريدُ أنّه الكاملُ إلاَّ أنكَ تُخْرجُ الكلامَ في صورةٍ تُوهِم أنَّ الجُودَ أو الشجاعةَ لم تُوجَدْ إلا فيه، وذلك لأنك لم تَعْتَدَّ بما كان مِنْ غَيْره، لقُصوره عن أن يَبْلغَ الكمالَ"(١).

لقد استشعرنا لضمير الفصل (أنت) في هذه الملحمة القرآنية العظيمة، باعتباره أحد عناصر الربط اللغوي، استشعرنا له دورا عالي القدر في إقرار تلك الحقيقة، وقد اتّصل بأحداث الملحمة، سواء ما قبل المبتدأ أو ما بعد الخبر، فكان (أنت) حاضرا في (تعلم ما في نفسي)، وحاضرا في (فقد علمتَه)، وحاضرا في (إلا ما أمرتني)، وكذلك في (وكنتَ عليهم شهيدا)، ثم إنه كان حاضرا فيما بعد الخبر (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) المائدة ١١٨، فحضوره في (تعذبهم) أنت، ثم في (فإنهم عبادك) أنت، (وإن تغفر) أنت، وهذا الحضور المكثف لضمير الفصل يعطي التركيب قوة، فتتصل عناصره دلاليًا وتركيبيًا اتّصالًا قويًا، ولعلّ ذلك مما يميّز ضمير الفصل عن غيره من العناصر اللغوية الأخرى.

– قوله تعالى:" وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى" النجم ٤٩.

في هذه الآية الكريمة جاء ضمير الفصل (هو) متوسطًا بين ما أصله المبتدأ (الهاء العائد على ربّ العزة سبحانه)، والخبر (ربّ الشّعرى)، تأكيدًا للتمام والكمال،

(١) دلائل الإعجاز، ١: ١٧٩.

تمام الألوهية، وكمال الربوبية، فهو وحده سبحانه متفردّ بالربوبية لجميع خلقه، قال صاحب البحر المحيط:" فَدُخُولُ (هُوَ) لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّ هَذَا النَّجْمِ، وَإِنْ كَانَ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّجْمَ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَاتُّخِذَ إِلَهًا، فَأَتَى بِهِ (هو) لِيُنَبِّهَ بِأَنَّ اللَّهَ مُسْتَبِدٌّ بِكَوْنِهِ رَبًّا لِهَذَا الْمَعْبُودِ، وَمَنْ دُونَهُ، لَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ"(١)، وذكر الجرجاني في كتابه (شرح الجمل) في باب جملة الأمور الداخلة على المبتدأ والخبر، ذكر أن مما يدخل بينهما ضمير الفصل، فيفيد التوكيد والاختصاص، قال: "واعلم أن من مسائل هذا الباب أن يُعلم أن ها هنا ضميرًا يسمى (الفصل) يقع بين المبتدأ والخبر، ثم لا يكون له موضع من الإعراب، ويكون من حيث الحكم اللفظي بمنزلة ما يكون ثبوته كسقوطه، أي: أنك إذا قلت: كان زيدٌ هو المنطلقَ، فتنصب (المنطلق) كما تنصبه إذا لم تدخل (هو)، غير أنه وإن كان من حيث اللفظ كذلك فإنه من حيث المعنى بخلافه؛ وذلك أنك إذا قلت: كان زيدٌ هو المنطلقَ، كان أبلغ في تحقيق أن المنطلق ليس إنسانًا غير زيدٍ، أبلغ من أنك إذا قلت: كان زيدٌ المنطلقَ، بغير (هو) ..."(٢)، لذلك عدّه سيبويه ضربًا من التوكيد، قال رحمه الله تعالى:" ويدُلُّك على أن الفصل كالصفة، أنّه لا يستقيم: أظنه هو إيّاه خيرًا منك، إذا كان أحدهما لم يكن الآخر؛ لأن أحدهما يُجزئ من الآخر؛ لأن الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل، وكذلك: أظنُّه إيَّاه هو خيرًا منه؛ لأن الفصل يجزئ من التوكيد، والتوكيد منه"(٣).

– ومع صورة أخرى من التعبيرات التي يتجلى فيها التوظيف الرائع للألفاظ، خاصة ضمير الفصل؛ حيث يمكننا استحضار أكثر من دلالة لغوية، حديث نبوي رائع،

---

(١) البحر المحيط، ١: ٧٤.

(٢) شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت: ٧٤١هـ)، رسالة ماجستير، إعداد: خديجة محمد حسين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط ١٤٠٨هـ، ٢: ٣٣.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٨٩.

عن أبى سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ رَسولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ جَلَسَ علَى المِنْبَرِ فقالَ: "إنَّ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللَّهُ بيْنَ أنْ يُؤْتِيَهُ مِن زَهْرَةِ الدُّنْيا ما شاءَ، وبيْنَ ما عِنْدَهُ، فاخْتارَ ما عِنْدَهُ." فَبَكَى أبو بَكْرٍ وقالَ: فَدَيْناكَ بآبائِنا وأُمَّهاتِنا، فَعَجِبْنا له، وقالَ النَّاسُ: انْظُرُوا إلى هذا الشَّيْخِ؛ يُخْبِرُ رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن عَبْدٍ خَيَّرَهُ اللَّهُ بيْنَ أنْ يُؤْتِيَهُ مِن زَهْرَةِ الدُّنْيا، وبيْنَ ما عِنْدَهُ، وهو يقولُ: فَدَيْناكَ بآبائِنا وأُمَّهاتِنا! فَكانَ رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ هو المُخَيَّرَ، وكانَ أبو بَكْرٍ هو أعْلَمَنا به، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، إِلَّا خُلَّةَ الإِسْلاَمِ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ" [(١)]، الشاهد هنا قوله: (فَكانَ رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ هو المُخَيَّرَ، وكانَ أبو بَكْرٍ هو أعْلَمَنا به)، وقد تكرر ضمير الفصل (هو) مرتين، في المرة يعود على الرسول صلى الله عليه وسلم، ليؤكّد أن العبد الذي خيّره الله تعالى بين نعيم الدنيا الزائل، وبين نعيم الآخرة الباقي، هو محمد بن عبد الله ليس غيره، أما في المرة الثانية فقد عاد الضمير (هو) على أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، تأكيدًا لما حظي به أبو بكر من منزلة عالية، وتكرار ضمير الفصل هنا أحدث تماسكا نصيّا عجيبا، حيث ربط عناصر الحديث النبوي، وجعله يبدو وكأنه لوحة

---

(١) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥: ٥٧، و سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى(ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، ٥: ٦٠٨، وشرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء البغوي(ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ١٤: ٣٨.

لغوية متناغمة، على الرغم من تنوّع الجمل فيه ما بين الاسمية والفعلية، مما يجعلها تبدو متباعدة، يقول الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي:" فالتكرار زيادة على كونه يؤدّي وظائف دلالية معنوية، فإنه يؤدّي كذلك إلى تحقيق التماسك النّصّي، وذلك عن طريق امتداد عنصر ما من بداية النّصّ حتى آخره، ..."[1]، فقد ورد ضمير الفصل (هو) لإفادة الحصر؛ حيث إنّ الاختيار والعلم قد يدّعيه أحدٌ غيرهما.

(١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٢: ٢٢.

الخاتمــة

وبعد، فهذا جهدي – وهو جهد المقلّ – الذي لا أدّعي له كمالًا؛ فقضية الكمال محسومة لله عزّ وجلّ وحده، والنقص من شِيَم البشر، وإنما هو محاولة لها ما بعدها، ولعلّ أمثل ما أقوله في ختام بحثي هذا على ما فيه من صعاب كلمة العماد الأصفهاني؛ إذ يقول:" إنّي رأيتُ أنَّه لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلّا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ، ولو زِيدَ كذا لكانَ يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقصِ على جُملة البَشر"[١]، وحسبي في ذلك أن أكون صادقا فيما جمعت وكتبت، وفي هذا كلُّ الرضى والعزاء؛ لأن السعي مصحوبًا بالتطلّع إلى الأفضل، أجدى وأنفع من النكوص مع التزمّت، وهذا هو عين الارتقاء الحقيقيّ، ومتى يبلغ ضعف سعينا وقاصر جهدنا نهاية ما لا يتناهى؟، سائلا الله عز وجل أن يجزي كل من أفاد منه الباحث من رسالة علمية أو بحث أو مقال، أن يجزي صاحبه خيرا، فالعلم رحم بين أهله، عملنا لله، فإن أصبت فذلك توفيق منه جلّ في علاه، وإن جانبي الصواب فحسبي الاجتهاد وصدق النية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ١: ١٢.

أهم النتائج التي يراها البحث:

- يؤكّد البحث على وظيفة ضمير الفصل لا تقتصر فقط على الوظيفة النحوية اللفظية، وهي تأكيد الخبرية لما بعده، ونفي أن يكون تابعًا، فهو يجمع إضافة إليها وظائف معنوية، في مقدمتها التوكيد والقصر، وتشتمل هذه الوظائف المعنوية على أدوات تواصلية معنوية تتكامل مع أدوات التواصل اللغوية في إخراج بناء متكامل الأركان، وقد علّل ابن يعيش وغيره –كما مرّ بالبحث– هذه الوظيفة للضمير بقوله:" لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكَماله، فيكون ذلك الحرفُ كجُزْءٍ من الاسم"(١).
- يميل البحث إلى أن تسمية ضمير الفصل فصلا أو عمادا، كلاهما مناسب؛ فالبصريون نظروا إلى وظيفته اللفظية في التركيب الذي يقع فيه, فأطلقوا عليه (فصلا)، بينما نظر الكوفيون إلى وظيفته في معنى التركيب فأطلقوا عليه (عمادا أو دعامة).
- يعمل الضمير على تعيين مسماه، ولا يدل على مسمى بعينه؛ لذا فهو يختلف عن الاسم، وكذلك يختلف عن الفعل، من حيث عدم دلالته على موصوف بالحدث، ولا على زمن وحدث معا، وهذا مما يتميز به الضمير، إضافة إلى الأهمية الكبرى كواحد من أبرز العلامات اللغوية.
- يؤكّد البحث على أن المجال مفتوح لدراسة جوانب متعددة في الضمائر عامة، وفي ضمير الفصل بوجه خاص، ويرى ضرورة توجّه الباحثين للدراسة في الوظائف المعنوية لذلك الضمير؛ لأنها ستضع حدودًا لكثير من المسائل الخلافية حول حرفية ضمير الفصل من اسميته، وكذلك تعدُّد أوجه إعرابه، وغيرها، تأكيدًا لدور المعنى في التركيب اللغوي.

---

(١) شرح المفصل، ٢: ٢٩٢.

- يمكن القول باتّفاق البصريين والكوفيين على الوظيفة الدلالية لضمير الفصل وهي التوكيد، ووجه استدلالهم أنه لا يجتمع مع التوكيد، وقد استغنوا به عن التوكيد، واستغناؤهم هذا دليل على أنه يجيء ليؤدي هذه الوظيفة، فلا يقال: زيدٌ نفسُه هو العاقل، إضافة إلى أن الكوفيين قد أطلقوا عليه مصطلح (دعامة)؛ لأنه يؤكد الكلام ويدعمه، أمّا أكثر أهل البيان على أنّ وظيفته هي الحصر والاختصاص، ومهما يكن من أمر فإنّ البحث يميل إلى رأي القائلين بخطأ من ينادي باعتبار ضمير الفصل نوعًا من التوكيد، ويطالبون بدراسته ضمن باب التوكيد الاصطلاحي؛ فهو من ناحية ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي، ومن ناحية فإن لفظه مختلف عن لفظ المؤكّد.
- ظهر للبحث أن مصطلح (العماد) هذا مصطلح دارج على ألسنة نحاة الكوفة؛ حيث وُجِد ما يدلُّ على أنهم أطلقوه على ضمير الشأن، وقد أورد البحث الأمثلة على ذلك.
- لضمير الفصل دورٌ في إبراز المعنى الكلّي داخل النص، وتلك وظيفة يتميز بها عن غيره من التراكيب النحوية الأخرى، خصوصا التي يمكن تداخله معها والتباسه بها.
- تأكّد للبحث من خلال الدراسة واستعراض آراء النحاة إمكانية القول: إن معظم تعريفات النحاة لا تُخرِج ضمير الفصل عن دائرة وصفه بالضمير، وأنه مهما يكن من أمر فإنه يبقى واحدًا من ضمائر الرفع المنفصلة، وأن الاستعمال اللغوي يؤكِّد ذلك.
- عاب ابن هشام رحمه الله على النحاة انحصار نظرهم لوظيفة ضمير الفصل في الفائدة اللفظية فحسب، وعاب على أهل البيان انحصار نظرهم في الوظيفة المعنوية؛ فهو يحملهما معا، حيث إنه يؤكد الخبرية، ويفيد التوكيد والاختصاص.

المصادر والمراجع:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون.

٣-إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي(ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

٤-إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، سورية، ودار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط٤، ١٤١٥هـ.

٥-أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار الأردن، ٢: ٥٢١، بدون تاريخ.

٦-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧-الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، منشورات وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط ١٩٧٦م.

٨-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ.

٩-تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي(ت:١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، بدون.

١٠-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ٢: ١٠٦٣، بدون تاريخ.

١١-التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر والطباعة والتوزيع، تونس، ط ١٩٨٤هـ، ٢٢: ٢١.

١٢-التحليل النصي في التفاسير القرآنية البيانية والموضوعية، رسالة دكتوراه، إعداد: فوزية ميرتاج، الجامعة الإسلامية العالمية، كلية اللغة العربية، باكستان، ٢٠١٣م.

١٣-التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٤-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني(ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الكتاب رسالة دكتوراه، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٥-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٦-توجيه اللمع، شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن الخباز الموصلي(ت: ٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٧-التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٨-الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح شمس الدين القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٩-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠-الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي(ت: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.

٢١-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

٢٢-دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة(ت ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.

٢٣-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.

٢٤-دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المعروف بعبد القاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥-سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن عمرو الأزدي(ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

٢٦-السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي(ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٨-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٩-شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٠-شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣١-شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت: ٧٤١هـ)، رسالة ماجستير، إعداد: خديجة محمد حسين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط ١٤٠٨هـ.

٣٢-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١)، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي للطباعة والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٣-شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي(ت: ٦٨٤هـ أو ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣٤-شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، بدون تاريخ.

٣٥-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.

٣٦-شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٧-ضمير الفصل في العربية ودوره في أداء المعنى: سورة يوسف عليه السلام نموذجا، بحث إعداد/ خلود إبراهيم العموش، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، ط ٢٠١٠م.

٣٨-الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله(ت: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٣٩-علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي الفقي، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٠-العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، القاهرة، بدون تاريخ.

٤١-الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي(ت: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٤٢-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه(ت: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وهناك طبعة أخرى للكتاب، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٤٣-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٤-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٥-لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١٤١٤،٣هـ.

٤٦-اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان عمر، عالم الكتب، السعودية، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٧-مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، أبو العباس، المعروف بثعلب(ت:٢٩١هـ)، بدون.

٤٨-محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٤٩-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٠-مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥١-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٥٢-معانى القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط(ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٥٣-معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط ١، بدون تاريخ.

٥٤-معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٥٥-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الشامي، أبو القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٥٧-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٨-المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١٩٩٣،١م.

٥٩-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ج. أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦٠-المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد(ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٦١-مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦٢-المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَشّي(ت: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي, محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٣-الموطأ، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني(ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٦٤-النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦٥-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.